

تطورات خطيرة في ملف المعتقلين بمصر بين المحاكمات والحبس الاحتياطي وتصاعد الغضب تجاه القمع



الجمعة 15 مايو 2026 05:00 م

أعلنت محاكم القاهرة في يناير 2026 نظر عدة قضايا تخص ناشطين سياسيين وصحافيين وأصحاب رأي في مصر، وسط استمرار حبس احتياطي وإجراءات قضائية أثارت جدلاً واسعاً، ما أعاد ملف المعتقلين السياسيين إلى الواجهة باعتباره أحد أبرز ملفات الحريات العامة، مع تسجيل تأثير مباشر على أوضاع المتهمين وأسرههم في مختلف المحافظات

وفي هذا السياق السياسي المتوتر، تزايدت انتقادات منظمات حقوقية وأطراف معارضة تعتبر أن استمرار هذه القضايا يعكس أزمة ممتدة في إدارة المجال العام، حيث ترتبط الإجراءات القضائية بمناخ سياسي لا يمنح مساحة كافية للتعبير، مع توسع في استخدام اتهامات مرتبطة بالأمن القومي، ما يثير نقاشاً حول حدود العدالة واستقلالها في مصر

إتساع تجريم التعبير عن الرأي في الشئون السياسية

قال الدكتور أحمد كمال أستاذ القانون الجنائي بجامعة القاهرة إن تكرار إحالة قضايا الرأي إلى المحاكم يعكس اتساع نطاق التجريم المرتبط بالتعبير السياسي، موضحاً أن بعض الملفات تعتمد على تفسيرات موسعة للنصوص القانونية بما يسمح بتعدد الاتهامات في قضايا النشر والتعبير

وبينما تتصاعد هذه القضايا، رصدت منظمات حقوقية استمرار إحالة ناشطين مثل أحمد دومة وعدد من الصحافيين إلى المحاكمة، مع إعادة فتح ملفات قديمة أو تدوير اتهامات في قضايا جديدة، وهو ما يضع المجال العام تحت ضغط قانوني متزايد يعكس على قدرة الأفراد على التعبير العلني

جدل قانوني وسياسي حول الحبس الاحتياطي

أوضحت أمل رزق الباحثة القانونية في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية أن التوسع في استخدام الحبس الاحتياطي خلال السنوات الأخيرة خلق حالة من الاحتجاز الطويل دون أحكام نهائية، ما حوّل الإجراء الاستثنائي إلى نمط متكرر في القضايا ذات الطابع السياسي والإعلامي

وأضافت منى الغضبان المحامية والناشطة الحقوقية أن استمرار احتجاز متهمين لفترات طويلة دون محاكمات نهائية يتعارض مع الضمانات الدستورية، مشيرة إلى أن هذا الوضع يفرض أعباء اجتماعية ونفسية على الأسر، ويؤثر على ثقة المواطنين في منظومة العدالة الجنائية

دلالة قضايا بارزة في المشهد القضائي والحقوقية

في حين أكد خالد علي المحامي والناشط الحقوقي أن بعض القضايا المعروضة أمام المحاكم تحمل طابعاً سياسياً واضحاً، وأن الحبس الاحتياطي أصبح في بعض الحالات وسيلة ضغط غير مباشرة على المتهمين، داعياً إلى إعادة ضبط استخدامه وفق المعايير القانونية الدولية

وتشير متابعة ملفات مثل قضية أحمد دومة وقضايا عدد من الصحافيين والمترحمين والرسامين إلى أن المشهد القضائي بات أكثر ارتباطاً بملفات التعبير والنشر، حيث تتكرر الاتهامات المتعلقة بنشر أخبار كاذبة والانضمام إلى جماعات محظورة، وهو ما يعمق الجدل حول طبيعة التوازن بين الأمن والحريات

انعكاسات سياسية للحبس الاحتياطي المطول وإدارة المجال العام

وترى الدكتورة هالة شرف رئيس قطاع التفتيش الصيدلي السابقة إن توسع استخدام الإجراءات الاحترازية في القضايا العامة يعكس نمطًا إداريًا يميل إلى التشدد في التعامل مع ملفات الرأى، موضحة أن هذا النهج ينعكس على ثقة المجتمع في إمكانية وجود مسار قضائي سريع وفعال□

وفي ظل استمرار هذا الوضع، يرى مراقبون أن ملف المعتقلين لم يعد قضية قانونية فقط، بل أصبح جزءًا من معادلة سياسية أوسع تتعلق بحدود المشاركة العامة، حيث تتداخل الاعتبارات الأمنية مع المسار القضائي، ما يخلق حالة من الجدل المستمر حول مستقبل الحريات السياسية في البلاد□

وأخيرا تظهر تطورات ملف المعتقلين في مصر أن القضايا المرتبطة بالرأى والحريات ما زالت تحتل موقعًا حساسًا في المشهد العام، مع استمرار الجدل حول الحبس الاحتياطي والمحاكمات المطولة، ما يعكس حالة من التوتر بين متطلبات الاستقرار الأمني وحقوق التعبير، ويعيد طرح أسئلة حول طبيعة المجال العام وحدود المشاركة السياسية□